التهديد الأوروبي لإيران بالعودة لآلية "الزناد"

إسقاط لخطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015

أثارت بريطانيا وفرنســـا وألمانيا إمكانية إعادة فرض العقوبات على إيران لمنعها من تطوير برنامجها النووي. ففي رسالة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قالت هذه الدول الثلاث المعروفة باسم E3 إنها "لا تزال ملتزمة بحل دبلوماسـي للقضـية النووية الإيرانية." وأضـافوا "نؤكد عزمنا على اسـتخدام جميع الأدوات الدبلوماسـية لمنع إيران من الحصـول على سـلاح نووي، بما في ذلك اسـتخدام آلية إعادة فرض العقوبات إذا لزم الأمر."

إنّ اقتراح هذه الدول الثلاث تفعيل "آلية الزناد" تشـير إلى بند ضـمن خطة العمل الشـاملة المشـتركة لعام 2015، والذي يســـمح للموقعين بإعادة فرض العقوبات الدولية على إيران إذا "اعتُبر" وفق زعمهم أنها تنتهك التزاماتها بموجب الاتفاق بشكل كبير.

تقوم آلية التفعيل هذه على:

1-الإبلاغ عن عدم الامتثال: يمكن لأي طرف في خطة العمل الشاملة المشتركة الإبلاغ عن عدم الامتثال المزعوم إلى اللجنة المشـتركة، التي تشـرف على الاتفاق. إذا لم يتم حل المشـكلة في غضـون 35 يومًا، يمكن للطرف المشـــتكي إخطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبدء عملية يمكن أن تؤدي إلى إعادة فرض العقوبات، والتي يشار إليها عادة باسم عقوبات "العودة السريعة".

2-عملية العودة السريعة للعقوبات: إذا تم تفعيلها، ستعيد تلقائيًا جميع عقوبات الأمم المتحدة السابقة ضد إيران، والتي تم رفعها بموجب خطة العمل الشـاملة المشـتركة. تحدث هذه الاسـتعادة ما لم يصـوت مجلس الأمن على الاستمرار في رفع تلك العقوبات في غضون فترة 30 يومًا بعد الإخطار.

في التطورات الاخيرة المتعلقة بقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية: مؤخرًا، أصـــدر مجلس محافظي الوكالـة الدولية للطـاقة الذريـة قرارًا يدعو إلى تقديم تقارير عن البرنـامج النووي الإيراني وافتقاره إلى التعاون الكامل مع عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة. ويمكن أن يكون هذا القرار بمثابة أسـاس لتفعيل آلية الزناد، وخاصة إذا استمرت إيران في أنشطتها النووية دون امتثال.

كان استخدام آلية الزناد مثيرًا للجدال سياسيًا. على سبيل المثال، خلال إدارة ترامب، بُذلت جهود لاستدعاء عقوبات الزناد في أعقاب الانتهاكات الإيرانية المزعومة. ومع ذلك، واجهت هذه المحاولات مقاومة كبيرة من جانب الدول الأخرى الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة، وخاصة الدول الأوروبية وروسيا، التي زعمت أن الولايات المتحدة، بعد خروجها من الاتفاق، لم تعد لديها القدرة على بدء مثل هذه الإجراءات. ووفقا لبعض المحللين الغربيين، قد يؤدي تفعيل إعادة فرض العقوبات إلى عواقب مختلفة على إيران، بما في ذلك زيادة التوترات والإجراءات الانتقامية المحتملة من جانب طهران، مثل المزيد من التصـعيد النووي أو الانسـحاب من الاتفاقيات الدولية مثل معاهدة منع انتشـار الأسـلحة النووية. وتمتد العواقب إلى ما هو أبعد من القضايا النووية، مما قد يؤثر على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية.

اشـارت بعض التصـريحات الامريكية والاوروبية في وقت سـابق إلى أنها لم تفلح في فرض اطار تفاهم جديد على الجمهورية الاســلامية بما يحقق الهدف المنشــود وهو الحد من البرنامج النووي الايراني وفق زعم الجهات الغربية. ومع ذلك، لم يتخذ أي من الأطراف، بما في ذلك الصـين وفرنسـا وألمانيا وروسـيا

والمملكة المتحدة، الخطوة الرسمية التي من شأنها إنهاء الاتفاق: أي تفعيل آلية "إعادة فرض العقوبات" لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231، الذي يدعم الاتفاق. بالمناسبة، وعلى هامش هذه النقطة تحديدا، يمكن لأي دولة مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة أن تفعّل آلية الإعادة القسرية، ليتم تفعيل العقوبات السابقة للأمم المتحدة وادخالها حيز التنفيذ تلقائيًا بعد 30 يومًا من ذلك، ما لم يصوت مجلس الأمن على الاستمرار في رفع العقوبات.

حاولت الولايات المتحدة الشروع في آلية الإعادة القسرية في عام 2020، لكن مجلس الأمن رفض موقفها للقيام بذلك بسبب خروج واشنطن من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018 .تحتفظ فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة ("E3") بالموقف الذي يسمح لها بتفعيل الآلية ولكنها كانت مترددة في القيام بذلك، مفضلة العودة التفاوضية للولايات المتحدة وإيران إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. ولكن توقف المفاوضات والادعاء بأن إيران تتحرك خارج القضية النووية زادت من احتمالات انتهاء صبرها قبل انتهاء القرار 2231 في عام 2025.

إن إطلاق عملية الاسترداد السريع في وقت أقرب من شأنه أن يوفر لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة والدول ذات التفكير المماثل مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها على الفور في مواجهة مشكلة الانتشار الأوسع التي تفرضها إيران، بما في ذلك إمداد طهران لروسيا بالأسلحة لاستخدامها ضد أوكرانيا. وفي المحصلة النهائية، فإن الأمر يستحق المخاطر التي قد تجلبها الإشارة الرسمية إلى نهاية خطة العمل الشاملة المشتركة. وباستثناء إطلاق عملية الاسترداد السريع، ينبغي لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث على الأقل ألا تسمح بإنهاء العقوبات الأوروبية المتبقية على إيران في موعدها المحدد في أكتوبر/تشرين الأول 2025، وإعادة فرض العقوبات التي علقتها خطة العمل الشاملة المشتركة.

طبعا، في مثل هذه الحالات دائما ما تبحث القوى الغربية عن مبررات وحجج لتثبيت سياساتها وقراراتها.

1) مبررات القوى الاوروبية الممثلة في مجموعة E3

- يعتبر الغرب (الاوروبيون والولايات المتحدة) أن إيران لا تفي بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. إن تراكمها لليورانيوم المخصب بنسبة نقاء تصل إلى 60%، ونشر أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، ورفضها لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي فرضها الاتفاق النووي، يوفر مبررًا كافيًا لواحدة من الدول الأوروبية الثلاث لتفعيل آلية الزناد (سناب باك).
- يدعي المراقبون الاوروبيون أن ايران زودت -خارج نطاق خطة العمل الشاملة المشتركة- روسيا بطائرات بدون طيار لاستخدامها ضد أوكرانيا، ونقلت الصواريخ والأسلحة إلى الحوثيين، ورفضت التعاون مع تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مسألة وجود اليورانيوم في مواقع غير معلنة في إيران، وقمعت الاحتجاجات الشعبية في داخل ايران بعنف. وقد أدت هذه الإجراءات إلى إضعاف تصور القادة الأوروبيين لإيران كشريك تفاوضي بناء. كما قللت من احتمالية أن يكون تفعيل آلية "الزناد" مثيرًا للجدل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

بالتحليل، يبدو أنّ لهذه الخطوة المعقدة عناوين مختلفة، فكما يبدو ايضا أن هناك رغبة اوروبية في "معاقبة" ايران على مواقفها مما يحدث في منطقة الشرق الاوسط من حروب وأزمات، كتاييدها ونصرتها لأهل غزة وللمقاومة في فلسطين ولبنان، ومواجهتها للعدو الصهيوني الذي هدد ايران مرارا، ونفذ عدوان انتهك فيه كل الالتزمات والقوانين الدولية دون رادع.

في الوقت نفسه، مع تضاءل القيود الواردة في القرار 2231 على عمليات نقل الاسلحة الايرانية التي انتهت في عام 2020، مع القيود المفروضة على عمليات نقل الطائرات بدون طيار والصواريخ.كما

انتهاء القيود المتبقية في عام 2025، أي القيود المفروضة على عمليات النقل المتعلقة بالنووي وآلية الرفع السريع نفسها. بالاضافة الى ما نصت عليه خطة العمل الشاملة المشتركة من انه على الاتحاد الالتزام برفع اغلب القيود بحلول بداية عام 2031 ويبدو ان هذا الامر لم يعجب الولايات المتحدة ولا ربيبتها "اسرائيل"، وعليه ماضون في تفعيل المزيد من الضغط حتى على الاوروبيين أنفسهم الذين لم يستخدموا هذه الآلية حتى في اصعب الظروف السياسية الدولية.

وبالتالي فإن العديد من القوى تدفع القادة الاوروبيين نحو اطلاق عملية الرفع السريع. لكن يبدو أنّ هناك رغبة في معاقبة ايران على ما يوصف ب"سلوكها السيئ"، والقيام بذلك بسرعة، قبل انتهاء القيود القائمة. كما ان الضغوط السياسية المحلية، سواء داخل اوروبا وبشكل غير مباشر من الولايات المتحدة، قد تعزز الدافع للتحرك.

ولكن بمجرد اطلاقها، فإن عملية الرفع السريع سوف تطلق العنان للعديد من العواقب، سواء المباشرة او غير المباشرة. إن العواقب المباشرة المترتبة على إعادة فرض العقوبات من جانب الأمم المتحدة من شأنها أن تسفر عن نتائج مختلطة وتوفر أكبر قدر من الفائدة في مجالات خارج القضية النووية، مثل عمليات نقل الأسلحة الإيرانية. أما العواقب غير المباشرة المترتبة على إعادة فرض العقوبات، بما في ذلك رد فعل إيران تجاهها، فهي أقل تأكيدا ولكنها قد تطغى إلى حد كبير على العواقب المباشرة.

2) العواقب المترتبة على إعادة فرض العقوبات على ايران : هل تنجح؟

وفقا لوجهة النظر المؤيدة لاعادة تفعيل العقوبات (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا وألمانيا): هناك عواقب مباشرة وعواقب غير مباشرة وفي كلتا الحالتين تبدو النتائج والتداعيات غير محسوبة.

أ- العواقب المباشرة لإعادة فرض العقوبات

من شأن إعادة فرض العقوبات أن تعيد العمل بأحكام القرارات 1696 و1737 و1747 و1803 و1835 و1929 وتلغي بنود التراجع في القرار 2231. ورغم أن مثل هذه العودة من شأنها أن تمثل تحولا جذريا على الورق، فإن العواقب في الممارسة العملية ستكون أكثر محدودية. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى أن الصين وروسيا قد ترفضان شرعية هذه الخطوة ومن المرجح أن ترفضا فرض عقوبات متجددة.

- الشحن ونقل الأسلحة

من شأن إعادة فرض العقوبات أن تعيد تجميد الأصول المنصوص عليه في القرار 1929 ضد شركة الشحن التابعة لجمهورية إيران الإسلامية (IRISL) والشركات التابعة لها وأي شخص يتصرف نيابة عنها. بالإضافة إلى ذلك، يدعو القرار 1929 جميع الدول إلى تفتيش أي شحنة تمر عبر موانئها ومطاراتها من وإلى إيران إذا كانت لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن مثل هذه الشحنات تحتوي على مواد محظورة، كما يمكّنها من تفتيش السفن في أعالي البحار بموافقة الدولة التي تحمل السفينة علمها إذا كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن السفينة تنقل أي مواد محظورة. أخيرًا، يتطلب القرار من الدول منع "خدمات التزويد بالوقود" (مثل التزود بالوقود) للسفن التي تعتقد أنها تحمل تلك المواد المحظورة، مع بعض الاستثناءات.

- ما يشكل عنصرًا محظورًا سوف يتوسع في ظل سيناريو إعادة فرض العقوبات: من شأن إعادة فرض العقوبات أن تعيد إحياء حظر الأسلحة العام ضد إيران، مما يعني حظر أي نقل لأنظمة الأسلحة التقليدية الرئيسية والأجزاء والتدريب إلى إيران. كما سيتم منع إيران من نقل أي أسلحة مهما كانت إلى دولة أخرى. إن نقل العديد من المواد النووية والصاروخية سوف يكون محظوراً بشكل صريح. ويشمل هذا، مع بعض الاستثناءات، أي مواد من شأنها أن تساهم في أنشطة إيران

النووية المرتبطة بالتخصيب أو إعادة المعالجة أو المياه الثقيلة، فضلاً عن جميع المواد المدرجة على قائمة نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ تقريباً.

- قد يكون التأثير الاقتصادي لمثل هذه التغييرات ضئيلاً: ذلك أن شركة الخطوط البحرية الإيرانية تخضع بالفعل لعقوبات ثانوية من جانب الولايات المتحدة، وقد نجحت هذه العقوبات إلى حد كبير في ردع الشركات الغربية والمتعددة الجنسيات عن التعامل معها. وقد لا تزعج العقوبات الأميركية الشركات التي لم تردعها ـ وخاصة الشركات في الصين، التي تجري معها إيران معظم تجارتها ـ بفرض حظر جديد من جانب مجلس الأمن.
- قد يكون للبنود المستعادة فائدة في مكافحة الانتشار، وخاصة فيما يتصل بنقل الأسلحة التقليدية: على سبيل المثال، قد تصبح الحكومات والشركات في البلدان الواقعة على بحر قزوين، وفي أفريقيا، وفي أميركا اللاتينية، وفي أماكن أخرى من آسيا، أكثر حذراً في التعامل مع السفن التابعة لشركة الخطوط البحرية الإيرانية، وأكثر حرصاً في بذل العناية الواجبة ـ الأمر الذي من شأنه أن يعقد جهود التهريب الإيرانية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تتمتع الولايات المتحدة وشركاؤها بأساس قانوني أوسع لوقف وتفتيش السفن المتجهة من وإلى إيران ومصادرة الشحنات غير المشروعة.

- **العقوبات المستهدفة**

ستفرض عملية إعادة فرض العقوبات عقوبات مستهدفة من جانب الأمم المتحدة ضد نحو 78 منظمة و43 فردًا، تشمل جميع الكيانات المدرجة حاليًا في قائمة 2231 بالإضافة إلى شركات الشحن المذكورة أعلاه، ومنظمة الطاقة الذرية الإيرانية، والعديد من المنشآت النووية الإيرانية، وأكثر من اثني عشر مسؤولًا عملوا في البرنامج النووي .ستخضع كل هذه الكيانات لتدابير تجميد الأصول التي من المقرر أن تنتهي في أكتوبر2025، وسيتم إعادة فرض حظر السفر على الأفراد المدرجين والذي انتهى في عام 2020.

ومع ذلك، قد يكون تأثير هذه العقوبات المستهدفة طفيفًا، لعدة أسباب:

- **أولاً**، تخضع غالبية الكيانات (61 منظمة و23 فردًا) بالفعل لتجميد الأصول في قائمة 2231.
- **ثانيًا**، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ما يقرب من نصف الكيانات البالغ عددها 36 كيانًا التي تم شطبها من القائمة في عام 2015، وبالتالي فإن وصول هذه الكيانات إلى الأموال الأجنبية مقيد بشدة بغض النظر عن حالة عقوبات الأمم المتحدة.

إن التصنيفات التي وضعتها الأمم المتحدة أصبحت قديمة؛ فقد انتقل العديد من المسؤولين الذين فرضت عليهم العقوبات إلى مناصب جديدة منذ آخر تحديث للتصنيفات، والآن يشغل مسؤولون آخرون المناصب ذات الصلة.

إن عودة القرار 1929 من شأنها أيضاً أن تعيد تحذير الدول بمنع البنوك الإيرانية من إنشاء عمليات في أراضيها، ومنع بنوكها من إنشاء عمليات في الأراضي الإيرانية، إذا كانت لديها أسباب للاعتقاد بأن مثل هذه الأنشطة قد تدعم الانتشار النووي الإيراني. وقد يدفع هذا الدول الأوروبية على وجه الخصوص إلى إغلاق فروع البنوك الإيرانية القليلة العاملة في أراضيها، مثل بنك صادرات إيران، ولو أن النطاق المحدود لهذه العمليات يعني أن التأثير المضاد للانتشار النووي ـــ المتمثل في حرمان إيران من منفذ إلى النظام المالي الأوروبي ـ سيكون أكثر أهمية من التأثير الاقتصادي.

- **البرامج النووية والصاروخية**

إن عودة القرارات الستة السابقة من شأنها أن تمثل تحولاً كبيراً في الوضع القانوني الدولي للأنشطة النووية والصاروخية الباليستية الإيرانية. وعلى الجانب النووي، فإن مطالب القرار 1737 سوف تعود إلى حيز التنفيذ. وعلى وجه التحديد، سوف يُطلب من إيران تعليق جميع أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة على الفور، وتعليق جميع الأعمال المتعلقة بالمشاريع المتعلقة بالمياه الثقيلة (باستثناء تحويل مفاعل أراك)، والتصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذه.

وفيما يتعلق بالصواريخ، سوف تعود لغة القرار 1929 التي تنص على أن إيران "لن تقوم بأي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية القادرة على حمل الأسلحة النووية". وسيكون هذا حظرًا أقوى مقارنة بالقرار 2231، الذي "يدعو" إيران فقط إلى عدم القيام بأي نشاط يتعلق على وجه التحديد بتلك الصواريخ الباليستية "المصممة لتكون قادرة" على حمل الأسلحة النووية.

- **تدابير الرصد**

إن إطلاق آلية الإعادة القسرية من شأنه أن يحيي هيئات الرصد، بما في ذلك لجنة (تسمى عادة لجنة 1737) لمراقبة تنفيذ القرارات الستة وإصدار تقارير منتظمة عن تنفيذها. كما ستوفر آلية الإعادة القسرية إنشاء لجنة من الخبراء لمساعدة اللجنة. قبل خطة العمل الشاملة المشتركة، كانت اللجنة مكلفة بإجراء تحقيقات في مزاعم عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن والتواصل لدعم تنفيذ العقوبات وإنفاذها. ولأن اللجنة الاولى واللجنة الثانية ستتكونان من جميع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن روسيا والصين ستكونان مخولتين بعرقلة عملهما. على سبيل المثال، أحد الأغراض الرئيسية للجنة هو المساعدة في إعلام تبني قرارات مجلس الأمن الجديدة والعقوبات المستهدفة، ولكن من المؤكد أن روسيا والصين ستستخدمان حق النقض ضد تبني أي قرار جديد ضد إيران وتمنعان فرض عقوبات مستهدفة إضافية ضد الأفراد والكيانات. وسوف يتم إعاقة لجنة الخبراء على نحو مماثل وقد يتم منعها من إعادة تشكيلها على الإطلاق. وعلى الرغم من أن القرار 1929 سمح للأمين العام للأمم المتحدة في عام 2010 بإنشاء لجنة خبراء لفترة أولية مدتها عام واحد، فإن تمديد ولاية اللجنة لمدة عام إضافي يتطلب موافقة مجلس الأمن. ويمكن لروسيا أو الصين استخدام حق النقض ضد قرار لتجديد ولاية اللجنة.

ب- العواقب غير المباشرة لـآلية الزناد

لن يحدث تشغيل آلية Snapback في فراغ، ومن المرجح أن تؤثر ردود الفعل والتحركات اللاحقة للعديد من الجهات الفاعلة على النتيجة النهائية. يمكن توقع بعض الاحتمالات.

- **توسيع العقوبات الأوروبية**

من المؤكد تقريبًا أن قرار تشغيل Snapback سيؤدي إلى إعادة فرض العقوبات الأوروبية ضد إيران والتي كانت سارية قبل خطة العمل الشاملة المشتركة .وشملت هذه العقوبات على قطاعات البنوك والتأمين والنفط والغاز والشحن في إيران، والتعيينات المستهدفة لكيانات مثل البنك المركزي الإيراني، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وشركة ناقلات النفط الوطنية الإيرانية. من شأن هذه التدابير أن تزيد من التأثير الاقتصادي لعقوبات الاتحاد الأوروبي. كما سيكون الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أحرارًا في فرض تدابير تقييدية إضافية ضد البرنامج النووي الإيراني، باستخدام اللوائح غير المتاحة حاليًا بسبب القيود المفروضة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

على نطاق أوسع، من المرجح أن يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على الأنشطة والكيانات المرتبطة بصناعات الطائرات بدون طيار والصواريخ في إيران، والتي لم تتخذ أوروبا أي إجراء عام ضدها تقريبًا منذ تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وبالتالي، فإن الخطر الأساسي هو أن يؤدي الارتداد السريع إلى

تعجيل المواجهة التي قد تكون قد بدأت بالفعل. ولكن توقيت مثل هذه المواجهة مهم: فمن شـــأن الأزمة في الخليج الفارسـي أن تعطل إمدادات الطاقة في وقت تواجه فيه أوروبا بالفعل نقصـاً في الطاقة بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا.

في الخلاصة:

على الرغم من البروباغندا المصاحبة لهذه الرغبة الاوروبية في اعادة تفعيل العقوبات على الجمهورية الاسلامية الا ان البعض منهم في الغرب، يرى أنّ:

- تفعيل آلية الزناد لن يوقف تقدم إيران نحو امتلاك ســـلاح نووي، ولن يكون له في حد ذاته تأثير مدمر على اقتصاد إيران.
- الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة من شأنه أن يترك لإيران وسيلة لقبول المراقبة والقيود المتجددة على برنامجها النووي.
- سيترك للولايات المتحدة وشركائها إطاراً دبلوماسياً جاهزاً إذا حدث أي تغيير.
- نجحت ايران في انشاء منظومة احتواء فاعلة لمجرى العقوبات وتداعيات داخليا واقليميا وبالتالي، لن تغير هذه الخطوة الاوروبية شيئا، ولن تستطيع ان تفرض اي سياسات جديدة على ايران، كما أنها بالقطع لن تنجح في تعطيل تفوقها النووي الذي بدأ بالفعل ومستمر.

لكن يرى البعض الاخر ممن يؤيد العودة لتفعيل الآلية أنّ:

- وخدمة لاسرائيل أنّ نقل إيران للطائرات بدون طيار والصواريخ وغيرها من الأسلحة إلى جهات فاعلة غير حكومية لا يزال يزعزع استقرار الشرق الأوسط، ومن خلال تزويد روسيا بالطائرات بدون طيار - وربما الصـــواريخ الباليســتية - فإن إيران تعمل على تفاقم أكبر تحد حالي للتعددية والنظام العالمي المستقر، والذي يدعم نظام منع الانتشار النووي.
- إطلاق عملية إعادة فرض العقوبات من شـــأنه أن يمنح أوروبا والولايات المتحدة ودول أخرى مجموعة أخرى من الأدوات لمواجهة المشـكلة الملحة المتمثلة في عمليات نقل الأسـلحة الإيرانية لاطراف اقليمية ودولية معادية للسياسة الاوروبية والامريكية-الاسرائيلية.
- من شـأن توسـيع السـلطة القانونية الدولية لتفتيش الشـحنات أن يزيد من احتمالات الحظر ويرفع تكلفة التهريب على إيران.
- العقوبات المفروضـة على شركة الخطوط البحرية الإيرانية ورفض تقديم خدمات التزويد بالوقود للسـفن المشـتبه بها من شـأنه أن يجعل من الصـعب على إيران نقل الأسـلحة باسـتخدام سـفنها الخاصة.
- كما أن التقارب بين نظام العقوبات الأوروبية على إيران ونظام العقوبات الأمريكية من شـــأنه أن يكون ذا قيمة. فمن شـأنه أن يتيح تنسـيقا أكثر فعالية لقطع الأنشـطة المالية والمشـتريات الإيرانية غير المشروعة في أوروبا وخارجها، وتوفير معيار للعقوبات للدول الأخرى.
- أن العودة إلى فرض العقوبات تحمل مخاطر التصعيد التي قد يكون من الصعب إدارتها، فإن هذه المخاطر قائمة رغم ذلك، وتعتمد احتمالات تحققها على الحســـابات في طهران وأماكن أخرى والتي تتأثر بعوامل خارج مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة.

يمثل تفعيل آلية إعادة فرض العقوبات منعطفًا حاسمًا في الدبلوماسية الدولية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وهو يسلط الضوء على التوترات المستمرة بين إيران والقوى الغربية ويعكس ديناميكيات جيوسياسية أوسع تؤثر على الأمن في الشرق الأوسط. ومع تطور الأحداث، وخاصة في ضوء نتائج الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمناورات السياسية بين الموقعين على خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن إمكانية استعادة العقوبات تظل مصدر قلق كبير لجميع الأطراف المعنية.

من هذا المنطلق يجب التأكيد على أنّ هذه الخطوة المعلنة أوروبيا، لن تغير من الواقع شيئا(وهذا باعتراف العديد من المراقبين الغربيين)، بل انها ستزيد ايران اصرارا على حماية برنامجها النووي وانشاء آليات جديدة لتحصين اقتصادها ومواردها وفق سياسات احتواء للازمات وسد الثغرات. فما لا يدركه الغرب أنّ الضغط بالعقوبات لم يجدي ولن يجدي نفعا، بل إنه محفز للتطور والابتكار على كل المستويات.